رابعا ـ مقومات المواطنة:

المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، وديناميكية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أُخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فأنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فهذه المقومات تركز فعليا على منظومة الحقوق والواجبات، كما يمكن ادراك ان هذه المنظومة في حقيقتها قيم انسانية قبل كل شيئ ، فهذه المقومات هي عبارة عن حقوق انسانية فطرية ، لا يحق لأي نظام سياسي مصادرتها لأنها تتداخل في كينونة وماهية الأنسان ، لذلك استوجب عدم التمايز في استحقاقات وركائز المواطنة إلا ان هذا لاينفي ان للمجتمع والدولة صلاحية تقنين هذه الركائز بشرط عدم التجاوز عليها . هنا يظهر الأختلاف في اسلوب التعاطي مع هذه الجدلية داخل هذه المجتمعات المختلفة لأجل حلها وفق اساس عملية الموازنة بين الحرية وبين توظيفها داخل اطر قانونية غي هذه المجتمعات ، واصل هذا الأختلاف هو وجود الفجوة الثقافية والحضارية والقيمية الموجودة بين المجتمعات المتقدمة والنامية .